تعدد المصطلحات اللغوية
دراسة فى الأسباب والعلل

محمد عبدالرحمن الحجوج البطوش (*)

الملخص

يناقش هذا البحث أسباب تعدد المصطلحات اللغوية من خلال طائفة من المصطلحات، من حيث النّظر في نسبتها واختلافها وتعدّدها؛ لأنّ المصطلح اللّغوي لا يزال بحاجة إلى معاودة النّظر فيه، مع أنّه حُظِيَ بدراسات متخصّصة، وإنْ كنّا لا ننكر جهود أصحابها، وتتبّعهم له في مصادره المختلفة، وقد أفاد البحث من تلك الدراسات.

وخلص البحث إلى أنّ نسبة بعض المصطلحات اللّغوية إلى مذهب بعينة فيها نظر، وأنّ فصلها كان قسريّاً، سببه أحياناً التّعصّب، والرّغبة في المخالفة، وربّما الاستقراء النّاقص، كما أنّ أسباب تعدّد المصطلحات للمفهوم الواحد يعود لمسيرتها الطّويلة، واختلاف الفكر النّحويّ ومناهج النّحاة، فضلاً عن الرّغبة في الخلاف بين النّحاة.

الكلمات الدالة: المصطلح، المفهوم، النحاة، التعدد، الخلاف

---

* نشر هذا البحث بدعم من عمادة البحث العلمي – جامعة الزرقاء.

Multiplicity of Linguistic Terms

Mohammed Abdulrahman Alhajouj

Abstract

This study discusses the reasons of Syntactic Idioms' Accounting through a group of syntactic idioms, in regards of seeing its attribution, variation, and accounting. The syntactic idiom is still need to be revised although it had specialized studies. We cannot deny the efforts of those who conducted these studies and their following to its various sources. However, the previous studies feed this research.

The study concluded that attributing some syntactic idioms to a specific ideology is an issue that should be reviewed. And its separation was forced, resulted from intolerance, and desire of disagreement. The accounting of idioms for the same concept is due to its long journey, the variation of syntactic thought and grammarians' ideologies. In addition to the desire of disagreement between grammarians.

Keywords: Idiom, grammarians, accounting, disagreement.

مهاد:

تطالعنا دراسات من تناولوا الخلاف النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، والمصطلح اللغوي، والمدارس النحوية بجملة من المصطلحات نُسبَ بعضها للبصريين، ونُسِبَ بعضها الآخر للكوفيين[1]، فعلى سبيل المثال – لا الحصر – نسب بعض الدارسين من القدماء والمحدثين مصطلح (الكناية) إلى الكوفيين[2]، والحقيقة أن الخليل بن أحمد أول من استعمله، جاء في كتاب العين في مادة (هوى)، ما نصه: "وأما (هو) فكناية التذكير، و(هي) كناية التأنيث"[3]، واستعمله سيبويه[4]، وقصد به ألفاظاً بعينها، قال: "له كذا وكذا درهما، وهو مبهمُ في الأشياء بمنزلة كم، وهو كنايةٌ للعدد، بمنزلة فلان إذا كنيتَ به في الأسماء "، واستعمل هذا المصطلح أبو عبيدة، معمر بن المثنى[5]، قال:" ومجاز (إيّاك نعبدُ) إذا بُدئ بكناية المفعول قبل الفعل جاز الكلام"، واستعمله ابن السراج مصطلحي المَكني والكناية في موضع واحد[6]، قال: "هذا في المكني المتصل، فأما إن كانت الكناية منفصلة نحو: هُو وهي وهما ..."، وفي المقابل نجد من الكوفيين من يستعمل مصطلح (المضمر) ومشتقاته، يقول الفراء: "... حسن ذلك في (ليس)، أن تقول: ليس بقائمٍ أخوك، لأن (ليس) فعل يقبل المضمر، كقولك:لستُ ولسنا"[7].

ولذلك لا بد من معاودة النظر في نسبة هذا المصطلح إلى الكوفيين وحدهم بدليل ما تقدم من شواهد، حيث استعمل البصريون والكوفيون مصطلحي (الكناية والمضمر)، وهناك مصطلحات أخرى أيضاً نُسِبَت للكوفيين وهي في الحقيقة للخليل بن أحمد، وسنشير إليها في تضاعيف البحث، لهذا يجب علينا إعادة النظر في نسبة المصطلحات.

وتكمن مشكلة الدراسة في كثرة المصطلحات اللغوية، وتعددها، واختلافها، ونسبتها، وتهدف إلى بيان أسباب ذلك من خلال طائفة من المصطلحات أختيرت على سبيل المثال لا الحصر، متبعة هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وهناك دراسات سابقة عديدة تناولت سبب اختلاف المصطلحات وتعددها، فمثلاً ذكر المخزومي أن الخلاف في المصطلح سببه اختلاف المنهج[8]، وذكر شوقي ضيف أن تعدد المصطلحات كان للمخالفة فقط[9]، ويرى عوض القوزي أن الخلاف النحوي كان سبباً في تغيّر المصطلحات وتبديلها وتعددها[10]، وذكر جعفر عبابنة أن النحاة الكوفيين أجْرأ على مخالفة المصطلحات البصرية، وهذه المخالفة جاءت لتكمل مذهبهم النحوي[11]، وذكر محمد خير الحلواني أنّ سبب الاختلاف المنافسة بين علماء البلدين[12]، وذكرت خديجة الحديثي أن الخلاف في المصطلحات ربما كان سببه التوضيح والتسهيل، وربما كان للمخالفة فقط[13]، ويرى إبراهيم السامرائي أن المصطلح الكوفي يختلف في دلالته عن المصطلح البصري[14].

ولعلّ المحدثين استندوا إلى ما أثبته بعض القدماء في أن التعصب الإقليمي ساهم في اختلاف المصطلحات النحوية بين مدرستي البصرة والكوفة، فقد ذكر أبو الطيب اللغوي (ت:351ه) قولاً لأبي حاتم السجستاني (ت: 256ه) يتهم فيه الكوفيين الذين عاشوا في بغداد بأنه لا يوثق برواياتهم عن العرب، ونصه: "وإنما همُّ أحدهم إذا سبق إلى العلم أن يُسيّر اسماً يخترعه لينسب إليه، فيسمي الجرّ خفضاً، والظرف صفة ويسمون حروف الجر حروف الصفات، والعطف النسق، و(مفاعيلن) في العروض (فعولاتن)، ونحو هذا من التخليط"[15]، وذكر أيضاً أن الفراء كان يتعمّد خلاف سيبويه[16].

ويبدو أن بعض المحدثين قد اتكأ على مثل هذا في تجريد الكوفيين من مساهمتهم في الدرس اللغوي والنحوي، وأن غايتهم المنشودة هي شغفهم في مخالفة البصريين، فإذا استعمل البصريون مصطلحاً ما، استعمل الكوفيون مصطلحاً مخالفاً له، فقد كان الكوفيون مشغوفين بمخالفة البصريين[17]؛ لأنّ كلاً منهم كان حريصاً على أن ينحو بالنحو منحىً يختلف عن الآخر في وجوه شتى منها المصطلحات[18]، ويرى شوقي ضيف أنّ المصطلحات الكوفية ما هي إلا محاولات لمخالفة مدرسة البصرة، لذلك رفضها نحاة العصور التالية[19]، وعزا عوض القوزي الخصومة على المصطلح النحوي بين الفريقين إلى ميل الكوفيين، ولا سيما الفراء إلى تبديل مصطلحات البصريين وتغييرها[20]، وقد يكون هذا سبباً في عدم استقرار المصطلحات وتعددها[21].

ويرى القوزي أنّ الخصومة على المصطلح النحوي بين الفريقين تمثلت في ميل الكوفيين، ولا سيما الفرّاء إلى تبديل مصطلحات البصريين وتغييرها، فجاءت صور الخلاف في المصطلحات النحوية على الشكل التالي[22]:

أ ــ ظهور مصطلحات كوفية لها دلالات خاصة مقابل مصطلحات بصرية، فمن ذلك على سبيل المثال، إطلاق الكوفيين مصطلح (شبه المفعول) على ما يسميه البصريون (المفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول لأجله، والمفعول معه)، وإطلاقهم مصطلح (المحل) على الظرف أو المفعول فيه عند البصريين، وغيرها.

ب ــ رفض الكوفيين بعض المصطلحات البصرية، مثل مصطلح (فعل الأمر)، و(أسماء الأفعال)، و(عطف البيان)، وغيرها.

جـ ــ رفض البصريين بعض المصطلحات الكوفية، مثل: الفعل الدائم، والخلاف والتقريب، وغيرها.

وعلى هذه الشاكلة كان الكوفيون يحاولون النفوذ إلى بعض المصطلحات التي يخالفون بها ما اصطلح عليه البصريون، حتى يفترق نحوهم على الأقل بعض الافتراق من نحو البصرة، ليكون لهم مدرسة مستقلة[23]. ويتراءى لي أنّ هذا حكم قاسٍ، واتّهام للكوفيين.

ويتضح مما سبق أن التعصب الإقليمي الناتج عن الانقسام الجغرافي والفكري كان سبباً في اختلاف المصطلحات وتعددها، ولكن لا أميل إلى أن الخلاف في المصطلحات وتعددها يعود إليه وحده، وأن همّ الكوفيين – وعلى رأسهم الفراء – مخالفة البصريين.

ولعلّ هذا البحث محاولة لتفسير تعدد المصطلحات النحوية، مع تقديري لجهود الباحثين الأفاضل الذين كان لهم السبق في دراستها.

أسباب تعدد المصطلح:

بعد استقرائي لبعض المصطلحات النحوية، وجدت أن أسبابَ تعددِها، فضلاً عن التعصب الإقليمي والفكري أحياناً، يعود إلى جملة من الأسباب، أهمها:

أولاً: مخاض المصطلح وتكوّنه:

إنّ عدم وضوح المصطلح في أذهان النحاة الأوائل، واختلاف زاوية النظر تجاه المصطلح، وعدم قناعة واضع المصطلح بالمصطلح، ولجوءه إلى أن يبحث عن مصطلح آخر، واهتمامهم بالشرح والتوضيح في إيصال الفكرة، كل ذلك ربما كان سبباً في تعدد المصطلح.

والناظر في كتب القدماء، مثل: معجم العين للخليل بن أحمد، والكتاب لسيبويه، ومعاني القرآن للفراء، والمقتضب للمبرد، يجد أن المصطلحات لا تجري على وتيرة واحدة، ولا تطرد، بمعنى أن المصطلحات غير موحدة، بل قد يرد للظاهرة الواحدة مصطلحان أو أكثر؛ لأن المصطلح النحوي واللغوي لم يكن قد استقرّ بعدُ[24]. وهذا ما ستثبته الدراسة بعد قليل.

وعذر النحاة الأوائل في ذلك هو عدم نضج النحو، فأي علم في مرحلة النشوء والتأسيس تكون مصطلحاته غير مستقرة متقلبة تظل تخضع لسنة النشوء والارتقاء.

فالمصطلحات النحوية عندما ظهرت لم تكن أكثر من براعم يسيرة تمثل مقدار ما عرف النحاة الأوائل من علم النحو، ثم نضجت ثمارها وآتت أكلها في وقت لاحق بعد أن نشب الخلاف بين المدرستين، أما تعريف هذه المصطلحات وتحديد دلالاتها بحدود جامعة مانعة، فهي أمور تأخر ظهورها، لهذا ظل المتخصصون ومصنفو دوائر المعارف العامة يعيدون النظر في التعريفات القديمة لعلهم يكشفون عنها غلائل اللبس، ويكملون النقص[25]، ولذلك بقي المصطلح اللغوي يتطور؛ لأنه إرث جمعي، وليس فردياً، فهو لم يكن من ابتكار عالم واحد، بل تضافرت عليه جهود جمهرة من العلماء منذ البدايات الأولى حتى استواء علم النحو[26].

ولعل انعدام الوثائق التي يمكن أن تكون شاهدة على فترة المخاض، وممثلة للخطوة الأولى للتأليف النحوي الذي امَّحى في فترة مبكرة، يمثل عقبة في سبيل تتبع المصطلحات[27].

يطالعنا كتاب سيبويه – الذي يعد الوثيقة النحوية الأولى التي وصلت إلينا، ولم يرق إليها الشك– بجملة من المفاهيم والمصطلحات يمثل بعضها عناوين الأبواب الطويلة، وهذا الطول يمثل فترة المخاض، تلك الفترة غير الناضجة في حياة المصطلحات.

وبسبب هذه الفترة كان سيبويه يلجأ في تقديمه لها إلى الوصف والشرح والتمثيل، فمثلا نجده يصف مصطلح (اسم الآلة) دون أن يصرح به، بقوله: "هذا باب ما عالجت به"، وشرحه بقوله: "وكل شيء يُعالج فهو مكسور الأول"، ومثل عليه بـ (مِحْلَب، ومِنْجَل)، ولم يكتف بذلك، بل زاد: "وقد يجيء على مِفْعال، نحو: مِقْراض، ومِفْتاح، ومِصْباح"[28].

وما نلاحظه عند سيويه أثناء وصفه للمصطلحات أنّه لا يخرجها عن معناها اللغوي، وذلك ليفهمها المخاطب، فهو يعبر عن مفهوم مصطلح (المركب المزجي) بعبارة لغوية، يفهم منها معنى التركيب، وإن لم يصرح به، يقول:"هذا باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخَر، فجُعلا اسماً واحداً"، ومثل عليه بـ (خمسة عشر، ومعد يكرب)[29]، وأحياناً نجده يستخدم عبارة ملبسة تبتعد دلالتها عن المحتوى المفهومي للمصطلح، كما في تسمية (باب المفعول الذي تعدّاه فعله إلى المفعول) قاصداً بذلك بناء الفعل المتعدي لمفعولين للمجهول، بدليل المثال الذي ساقه (كُسِيَ عبدُالله الثوبَ)[30]، فعبارته لا تحمل المحتوى المفهومي؛ لأن مفرداتها تشير إلى الأفعال المتعدية إلى مفعولين دون النص على بنائها للمجهول، ولعل مثل هذه المصطلحات أو العبارات الشارحة تمثل مرحلة الطفولة المبكرة في حياة المصطلح النحوي[31].

وقد تمتد فترة المخاض في حياة المصطلحات سنوات طويلة حتى يخرج المصطلح المعبِّر عن فكرة نحوية ما إلى حيز الوجود، من ذلك على سبيل المثال، مصطلح (التنازع).

عرف النحاة الأوائل هذا الأسلوب (التنازع)، وكان مفهومه موجوداً في أذهانهم وإن لم يصرحوا بمصطلحه، ومن خلال تتبعي لهذا المصطلح– متوخِّياً المسلك التاريخي – في بعض مظانّ اللغة والنحو، وجدت أن النحاة تحدثوا عن مفهومه تحت مسميات عدّة، فقد وصفه سيبويه (ت:180هـ)، بقوله[32]: "هذا باب الفاعلَيْن والمفعولَيْن اللذين كلُّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذي يَفْعَلُ به، وما كان نحو ذلك"، ومثل عليه بقوله: "ضربْتُ وضَرَبَني زيدٌ، وضَرَبَني وضربْتُ زيداً"، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين.

أمّا المبرّد (ت 285هـ)، فتحدث عنه تحت عنوان "الإخبار في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر"[33].

ويتابع الزجاجي (ت337هـ) سيبويه في تعبيره عن هذا المصطلح بقوله: "باب الفاعليْن والمفعوليْن اللذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثلما يفعلُ به الآخر"[34].

وإذا ما انتقلنا إلى الزمخشري (ت538هـ) نجده يتحدث عن مفهوم التنازع في باب الفاعل، يقول: "ومن إضمار الفاعل قولك ضربَنَي، وضربَتْ زيداً"[35].

وكذلك تحدث عنه ابن يعيش (ت642هـ) تحت عنوان: "هذا الفصل من باب إعمال الفعلين، وهو باب الفاعليْن والمفعوليْن"[36].

وظل مفهوم مصطلح (التنازع) في فترة المخاض التي استغرقها يُعَبَّرُ عنه بالوصف، ويوضح بالأمثلة، حتى أظهر مصطلحه إلى حيز الوجود- حسب اطلاعي- ابن هشام (ت761هـ)، وأفرد له باباً خاصاً سمّاه "هذا باب التنازع في العمل"[37]، ومنذ ذلك الحين استقر مصطلح (التنازع) في الكتب النحوية إلى يومنا هذا.

ويبدو أن هناك مصطلحا آخر أطلقه النحاة على هذا الباب قبل مصطلح (التنازع)، هو مصطلح (الإعمال)، غير أنه قليل الدوران في الكتب النحوية، فقد ذكره ابن عصفور[38] (ت669هـ)، وابن هشام[39].

والخلاصة أن مفهوم (التنازع) كان واضحا في أذهان النحاة الأوائل، وهم يؤسسون النحو العربي، إلا أن فترة مخاضه كانت طويلة امتدت حتى نهاية القرن السابع الهجري، فقد أفاد ابن هشام من مفاهيم النحاة السابقين له، واستطاع بفضل اطلاعه، وعلمه الواسع – حتى قيل إنه أنحى من سيبويه – أن يظهر هذا المصطلح إلى حيز الوجود.

ويمكن القول بأن مصطلح (التنازع) جاء بهذا اللفظ بفضل نظرية العامل التي أحكمت في النحو، وهذا الشيء واضح في مفهوم المصطلح لغة واصطلاحاً[40]، فضلاً عن الدلالة الصرفية التي يحملها بناؤه، والتي تفيد معنى المشاركة.

ومن مصطلحات سيبويه المنتمية إلى فترة المخاض، مصطلح (المضارع) المقابل لمصطلح (الماضي)، ويبدو أن هذا المصطلح لم يكن ناضجاً عند سيبويه، إذ ورد لفظ (المضارع) في كلامه من غير أن يقصد إلى إطلاقه مصطلحاً خاصاً على صيغة فعلية صرفية بعينها، فقد ذكر أقسام الكلم في العربية، وعندما ذكر الفعل، قال: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون، ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[41].

أراد سيبويه من عبارته السابقة أن يقسم الأفعال تقسيماً زمنياً، فعبر عن الفعل الدال على الحاضر والمستقبل المقابل للماضي زمنا بقوله: "ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع".

ثم نجده يذكر لفظ (المضارع) في باب مجاري أواخر الكلم من العربية، يقول: "وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون"[42]، ثم قال: "والنصب في المضارع من الأفعال... وليس في الأفعال المضارعة جرٌّ، كما أنه ليس في الأسماء جزم"[43]، وقال أيضاً: "هذا باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء"[44].

ويبدو أن استعمال سيبويه للفظ (المضارع) هنا، لا يقصد به المفهوم الزمني؛ أي أنّ سيبويه لم يستعمله بوصفه مصطلحاً، وإنما استعمله استعمال الألفاظ اللغوية؛ أي أن المضارعة هنا بمعنى المشابهة، وأرى أنه مأخوذ من الضرع ومن الجدي وتوأمه إذا أخذ كلّ واحد منهما بضرع، فشابهه بذلك، فالمضارعة تعني المشابهة حسب.

ويبدو أن سيبويه هنا أطلق لفظ المضارع إطلاقاً دقيقاً صحيحاً، فهو مضارع لاسم الفاعل معنى وإعمالاً (إعراباً) فهو مصطلح إعرابيّ بحت[45]، وكذلك استخدم الفراء ألفاظ (مضارع) و(تضارع) و(فعل مضارع) على سبيل الاستخدام اللغوي[46].

ويرى علي توفيق الحمد[47] أن تعدد المصطلحات وترادفها سببه أحياناً اعتماد الدلالة اللغوية في استخدام المصطلحات، فعد بعض القدماء والمحدثين مصطلحاتهم كلمات عادية أو أسماء، ولم يفرقوا بين هاتين وبين المصطلح، ولم يتنبهوا بالتالي إلى العلاقة المنطقية القائمة بين المصطلح (الرمز اللغوي) ومفهومه.

وقد يتخذ المصطلح في فترة المخاض صوراً متعدّدة، منها:

أ ــ تعدد المصطلحات وترادفها للمفهوم الواحد عند العالم الواحد، مثال ذلك: مصطلح الحال عند سيبويه.

تحدث سيبويه عن مفهوم الحال بأسماء مختلفة، منها: الحال[48]، والمفعول فيه[49]، والصفة[50]، والمفعول به[51]، والموقوع فيه[52]، والخبر[53].

ويتراءى لي أن سبب هذا التعدد عند سيبويه أنه كان يصف الظاهرة؛ ليوضح مراده، فضلاً عن اهتمامه بالمعنى، حيث يتناول المسألة من جميع جوانبها، لذلك نجده يجمع الأشباه والنظائر في الباب الواحد، وهذا – في اعتقادي – ليس خلطاً في المنهج، وإنما هي نظرة شمولية للغة والنحو.

ولو أنعمنا النظر في العلاقة بين مصطلح الحال والألفاظ الأخرى التي أطلقها سيبويه على الحال، لوجدنا هناك تشابهاً، فالمثال الذي ذكره في باب ما ينتصب فيه الخبر:(فيها عبدُ اللهِ قائماً)، قصد بالخبر (الحال)، فلو حذفنا شبه الجملة (فيها) لارتفع لفظ (قائماً) وصارت (عبدُ اللهِ قائمٌ)، فالخبر وصفٌ، والحال وصْفٌ أيضاً، وكذلك المفعول فيه والحالُ، كلٌّ منهما وصْفٌ وقع فيه فعل الفاعل،

وقد علّلّ ابن يعيش الشبه بينهما، قال: "شُبّه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله، جاءت بعد مضي الجملة، ولها بالظرف شَبَهٌ خاص، من حيث إنها مفعولٌ فيها"[54].

وذكر الثمانيني (ت442هـ) أنها شبهت بظرف الزمان؛ لأنها تحدث، وتنقضي، كما يحدث الزمان وينقضي، ويحسن دخول (في) عليها كما تدخل على الزمان[55].

وذكر ابن يعيش أنها تشبه بالأخص ظرف الزمان؛ لأنها تقدر بـ (في) كما يقدر الظرف، فإذا قلت: جاءَ زيدٌ راكباً، كان تقديره في حال الركوب، كما نقولُ: جاء زيدٌ اليوم، كان التقدير: جاء زيد في اليوم، وقال أيضاً: "وخُصَّ الشبهُ بظرف الزمان، لأن الحال لا تبقى بل تنتقلُ إلى حالٍ أخرى، كما أن الزمان مُنقضٍ لا يبقى و يخلُفُه غيرهُ"[56]، وعلى هذا فالحال في حقيقة الأمر مفعول فيها من حيث إن الحال وصف وقع فيه الفعل، وكذلك الظرف: مكان أو زمان وقع في أحدهما الفعل فهما مفعول فيهما، وكذلك الحال، ويمكن القول لولا شهرة مصطلح المفعول فيه الواسعة في باب الظرف لاشتهر في دلالته على الحال.

أما مصطلح "الصفة" فقد استعمله سيبويه في قوله[57]:" هذا باب ما ينتصب فيه الصفة؛ لأنه حال وقع فيه الألف واللام .."، وقال أيضاً[58]:" هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات؛ لأنها أحوال تقع فيها الأمور، وذلك قولك: هذا بسراً أطيب منه رطباً".

والخلاصة أن استعمال عدد من الألفاظ أو الأسماء للمفهوم الواحد يعني بالضرورة أنه لم يكن هناك قصد إلى الاصطلاح، وإنما القصد إيضاح المفهوم وتفسيره، وأن هذه الألفاظ ظلت تخضع لسُنَّة النشوء والارتقاء عند النحاة، حتى استقر مصطلح الحال، وربما كان استقراره دون غيره؛ لأنه غير مزدوج الدلالة، فالألفاظ السابقة التي أطلقت على الحال، كانت مزدوجة في دلالاتها، فالخبر مثلاً يطلق على ما يسمى بالمسند في الجملة الاسمية، ويطلق عند البلاغيين على الكلام الذي يحتمل الصدق والكذب، في حين نجد مصطلح (الحال) لم يستخدم في غير بابه؛ أي لا يطلق إلا على الحال، وكذلك الصفة مصطلح مرادف لمصطلح النعت عند الكوفيين، ولكن إطلاقه عند سيبويه شاع مصطلحاً لغوياً لا نحوياً؛ لأن الحال وصف، بمعنى أنه لم يأتِ إلا في معرض الشرح والتوضيح. ومثل ذلك يمكن القولُ في سائر المصطلحات الأخرى.

ب ــ تعدد دلالة المصطلح الواحد:

لا يمكن فهم النصوص إذا لم نفهم دلالة المصطلح، فمشكلة تعدد دلالة المصطلح الواحد أكثر تعقيداً من تعدد المصطلحات الدالة على مفهوم واحد[59]، فمثلاً نجد سيبويه يطلق لفظ الصفة ومشتقاتها على النعت، والحال، والتمييز، في باب: "هذا باب ما ينتصب فيه الصفة"[60]، ويقول أيضاً: "واعلم أن الشيء يوصَف

بالشيء الذي هو هو، وهو من اسمه، وذلك قولك: هذا زيدٌ الطويلُ، ويكون هو هو وليس من اسمه، كقولك: هذا زيدٌ ذاهباً، ويوصف بالشيء الذي ليس به ولا من اسمه، كقولك: هذا درهمٌ وزناً، لا يكون إلا نصباً"[61]. فالأمثلة التي ذكرها تمثل: النعت والحال والتمييز، فالمفاهيم متصورة في ذهنه، ولكن المصطلح ليس ناضجاً، وعذره أنه لم يهدف إلى وضع المصطلحات بقدر اهتمامه بالمعنى، وإيضاح المفهوم، وإفهام المخاطَبين بالشرح، والتوضيح، والأمثلة، لذا كان يلجأ إلى وصف المفهوم، والتعبير عنه بعبارات طويلة، ويبدو أن استعماله لهذه الألفاظ لم يكن على سبيل الإطلاق الاصطلاحي بقدر ما كان شرحاً وتوضيحاً.

ولعل إطلاق سيبويه مصطلح الصفة على النعت والحال والتمييز يدل على أن همّه توضيح المفاهيم والأحكام مع عدم تحديد تسمياتها تحديداً صارماً، ولذلك لم تتضح هذه المصطلحات إلا بالنظر في استعمالها، وهذا يعكس ما وقع فيه النحاة حين أطلقوا التسميات دون الانطلاق من المفاهيم[62].

وهناك مصطلحات ماتت عند ولادتها، من ذلك على سبيل المثال مصطلح (الموضع) الذي يعني به سيبويه اسم المكان[63]، ومصطلح (الحين) الذي كان يطلقه سيبويه على اسم الزمان[64]، أو أن المصطلح لم يشع عند النحاة، بسب طبيعة الدرس النحويّ وما يحتاجه من تفصيل، وإن بقي المفهوم بين المصطلح القديم والجديد واحداً، وذلك كمصطلحي المسند والمسند إليه، فهما في أصلهما مصطلحان نحويان، استعملهما سيبويه[65]، ولكن النحاة في مرحلة لاحقة استعاضوا عنهما بـــ (الخبر والفعل، والمبتدأ والفاعل)، فهما لم يشيعا في كتب النحاة، ولا حتى في كتاب سيبويه، وربما كان ذلك بسب طبيعة الدرس النحويّ، وغرضه التعليمي الذي يقتضي تحديد المصطلح للتمييز بين نمطي الجملة العربية، وربما تعود عدم شهرتهما؛ لأنهما غير محددين بدقة من حيث مدلولهما، فالمسند إليه مثلاً يطلق على المبتدأ والفاعل، وشتان ما بينهما، وكذلك المسند يطلق على الخبر والفعل، والفرق بينهما واضح، فضلاً عن سهولة لفظ المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل، كما أن هذين المصطلحين شاعا في كتب البلاغيين؛ لأن علم البلاغة لا يقتضي التفصيل فيهما، وإنما يتناولهما من حيث الذكر والحذف والتقديم والتأخير.

ثانيا: اختلاف مصادر أخذ اللغة، والمنهج، والتأثر.

يبدو أن تعدد بعض المصطلحات واختلافها يعود أحياناً إلى اختلاف مصادر أخذ اللغة، والمنهج الذي يتبعه النحوي، والتأثر بعلوم الثقافات الأخرى.

يعود اختلاف المنهج[66] الذي ارتضاه كل فريق، إلى النهج الذي سار عليه في إرساء قواعده، فقبل الكوفيون كل ما جاء عن العرب، وجعلوه أصلاً، وقاسوا عليه، في حين لم يقبل البصريون كل ما سمعوه؛ لأنهم عزلوا جانباً كبيراً

من المناطق العربية عن الاستشهاد بكلام أهلها، فأهل هذه المناطق كانوا يتكلمون بلهجات تختلف عن اللهجات التي عنى بها البصريون[67].

ولاننكر أن نحاة البصرة كانوا يدرسون مستوى من العربية خالصاً اختلفت معه بعض الأداءات اللغوية في مناطق من الجزيرة العربية، وكان من غير الجائز بناء قواعدهم على مثل تلك الأداءات، إلا إذا كانت مقصودة بدراسة مستقلة، والحق أن المقصود بالدراسة كان ذلك المستوى الذي ارتضوه لا ما خالفه.

يعد نحو الكوفة مجموعة من البحوث اختلطت فيها الدراسات المختلفة، وهذا واضح في كتاب (معاني القرآن للفراء)[68]، إذ كان قرّاء أهل الكوفة منهم الفقيه، والمحدث، والنحوي.

وعلى الرغم من شغف علماء الكوفة بالقرآن وقراءاته، إلا أن هذا الشغف لم يبعدهم عن النحو، فالقراءات بالنسبة إليهم رافد مهم للنحو العربي، بل إن اهتمامهم بالدراسات اللغوية والنحوية نشأ لخدمة النص القرآني[69]، لذا نجدهم يتكئون على بعض القراءات في بناء قواعدهم النحوية.

ويبدو أن اختلاف النحاة في المصطلحات أمرٌ أملته المناهج العلمية التي يتبعونها[70]، يقول المخزومي في ذلك: "وعن الخليل أخذ النحاة الذين تلمذوا له فكرة وضع المصطلحات، وإذ افترق تلاميذه فريقين، تأثر كل فريق بمنهج دراسي خاص، وكان لكل فريق منهما مصطلحات خاصة به، تخضع في الغالب لمزايا منهجه، وتبدو فيه خصائصه"[71].

ولعلّ مصادر أخذ اللغة لا تؤثر في اختيار المصطلح فحسب، إنما تتعداه إلى تحديد المفهوم، فعلى الرغم من رسوخ المصطلحات في وقت متأخر، إلا أن حدودها ظلت "تتقلب في أيدي النحاة، ويعتورها في أثناء تقلبها التحوير والتغيير على نحو مستمر، وتتأثر بثقافة واضعيها تأثراً قوياً، ولكنها لم تبلغ النضج والاكتمال ما بلغته صياغة المصطلحات"[72]، وهذا يعني أن مصادر أخذ اللغة وجمعها، وثقافة الفرد تؤثر في اختيار المصطلح وَحَدِّهِ.

تأثرت البصرة بالثقافات الأجنبية، وبالفكر اليوناني، – وإن كنا لا ننكر أن هذه القضية طويلة، وليست ثابتة في وضع المصطلح، وإن وجدت في المعالجة في وقت متاخر– وظهر ذلك جلياً عند علماء المعتزلة، لهذا كان نحاتها أسرعَ إلى التأثر بالمنهج الفلسفي، وصبغ العقل البصري بالصبغة الفلسفية المنطقية، في حين نجد العقل الكوفي لا يرتفع إلى هذه المنزلة إلا في حدود ضيقة، فمنهجهم أقرب إلى روح المنهج اللغوي الوصفي[73].

وهناك من يرى أن تأثر النحويين ولا سيما البصريين بالمتكلمين والفلاسفة واضح في أساليبهم، وحججهم، وطرق جدالهم، ومصطلحاتهم، فمثلاً نجد سيبويه في حديثه عن التمييز، يقول: "وإنما فررتَ إلى النصب في هذا الباب، كما فررت إلى الرفع في قولك: بصحيفةٍ طِينٌ خاتمُها؛ لأنَّ الطين اسمٌ وليس ممّا

يوصَف به، ولكنه جوهرٌ يضاف إليه ما كان منه، فهكذا مَجرى هذا وما أشبهه"[74]، ويرى عبدالرحمن السيد أن الجوهر والعرض ليسا من مصطلحات النحويين، ولكنهما من مصطلحات الفلاسفة، والمتكلمين[75]، وإن العديد من المصطلحات استعارها النحاة العرب من الثقافة اليونانية[76]، في حين يرى أحمد مطلوب أن جميع مصطلحات الفقه وعلوم العربية أصلية؛ لأنها انبثقت من الفكر العربي بعد الإسلام[77].

ويبدو أن اختلاف المناهج في تناول الدرس اللغوي أوجد مصطلحات لغوية تناسب المنهج المتبع، حيث تروق لأتباع كل منهج مصطلحات خاصة بهم، قد لا تناسب أصحاب منهج آخر، فمثلاً اتّبع الكوفيون في الغالب المنهج الوصفي التفسيري في تقعيدهم للغة، فراقَ لهم مصطلحات تتفق ومنهجهم، من ذلك على سبيل المثال:

ــ مصطلح الجحد: الجحد لغة: إنكار الشيء مع العلم به[78]. واصطلاحاً: هو نفي ما في القلب ثباته، وإثبات ما في القلب نفيه، وليس بمرادف للنفي من كل وجه، فكلام النافي يسمى نفياً إن كان صادقاً، وجحداً إن كان كاذباً[79]، فالنفي أعمّ من الجحد[80].

استعمل الكوفيون ولاسيما الفرّاء[81] مصطلحي (الجحد والإقرار) مقابل (النفيّ والإثبات) عند البصريين، وقد استعمل الفراء أيضاً (النفي) بقلّة[82]، ولعل مصطلح الجحد من مصطلحات الخليل بن أحمد إذ استعمل (الجحد والجحود) في مواضع كثيرة في كتاب الجمل المنسوب إليه[83].

ذكر أحمد مكي الأنصاري أن الفراء كان موفقاً في استعماله لمصطلح الجحد؛ لأنه يساير روح اللغة أكثر من مصطلح النفي الذي يساير روح الفلسفة[84]، وإلى ذلك ذهب شوقي ضيف[85]، وعوض القوزي[86]، والمختار ديره[87]، ولعلهم جميعاً متأثرون بمهدي المخزومي، فقد ذكر أن مصطلح (النّفي) عند البصريين مقتبس من ألفاظ المتكلمين، وكلامهم في الثبوت والثابت، والنفي والمنفيّ، وأن استعمال مصطلح (الجحد) عند الكوفيين يتفق وطريقتهم اللغوية[88].

وكلام المخزومي ومن تبعه فيه نظر؛ لأن النفي مستعمل في لغة العرب، ولعل النحاة أخذوه من قول العرب: "نفي الريح" أي جعل التراب في أصول الحيطان، ومن "نفي المطر" و"نفي الرحى" لما ترامت به من الطحين[89].

ويتبدّى لي أن الخلاف جاء بسبب النظر إلى المعنى المتحصل، وفي مقدار قوته، فالجحد يفيد المبالغة في النفي، وفي الإقرار معنى أقوى مما يفيده الإثبات، وعلى الرغم من أهميتهما في الدرس النحوي إلا أنه لم يفرد لهما النحاة حدّاً أو مفهوماً في كتبهم، ولعل عدم خروج معناهما عن المعنى اللغوي جعلهم يكتفون به عن حدهما.

– مصطلح الظرف: تطالعنا الكتب النحوية بحشد من المصطلحات أطلقت على مصطلح الظرف، أولها:

•الظرف: والظرفُ: هو كل اسم من أسماء المكان أو الزمان يراد فيه معنى "في"، كقولك: (صمتُ اليومَ، وجلستُ مكانكَ)، لأن التقدير: صمتُ في اليوم، وجلست في مكانك[90].

نسب ابن منظور في لسان العرب[91]، والأزهري في التهذيب[92] هذا المصطلح إلى الخليل بن أحمد، ثم استعمله سيبويه[93]، ثم استعمله جميع نحويي البصرة[94].

وعلل الثمانيني تسمية الخليل لها بـــ(الظروف) بقوله: "وإنما سمي الزمان والمكان (ظروفاً)؛ لأنه لما حلت فيه الأشياء شبهه بالأواني التي فيها الأشياء فتشتمل عليها وتسترها من أقطارها، فسميت ظروفاً لذلك، ولو لم يحلّ فيها فعل لما جاز أن تسمّى ظرفاً، لأن الظرف إنما يكون ظرفاً لغيره"[95].

•المفعول فيه: أطلقه سيبويه للدلالة على التمييز، قال[96]:"وقد جاء من الفعل ما أُنفِذ إلى مفعول، ولم يقوَ قوة غيره مما قد تعدّى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأت ماءً، وتفقأت شحماً، ولا تقول: امتلأته، ولا تفقأته، ولا يعمل في غيره من المعارف ولا يقدم المفعول فيه، فتقول: ماءً امتلأت، كما يقدم المفعول فيه في الصفات المشبهة"، ثم استعمله المبرد للدلالة على الظرف ، قال[97]: "والزمان والمكان مفعول فيهما"، ثم تابعه معظم النحاة. وسبق أن ذكرت أنه أطلقه على الحال.

•مصطلحا (المَحَلِّ) و(الصِّفةِ): وهما مصطلحان كوفيان يقابلان مصطلح (الظَّرف) عند البصريين[98].

وذكر الشرجيّ[99] أن الكوفيين يطلقون مصطلح الصفات على حروف الخفض، والفراء يسميها محال.

أطلق الفراء [100] مصطلح (المحلّ) على اسمي الزمان والمكان، وذلك لحلول الأفعال فيها، وسمّاها الكسائي[101] (الأوصاف)؛ لأنها تكون أوصافاً للنكرات.

ولعل تسمية الكوفيين لمصطلح الظرف بـــ(المحل) و(الصفة) كانت "باعتبار الكينونة فيه، أيْ أنّ الشيء قد يكون متصفاً بالفوقية، والتحتية، والبينية، وهي صفة له، فإن قلت: (هُوَ فوقَك) فقد اتصف بالفوقية، و(أقبل خلفَك) أي اتصف بالخلفية، وهكذا"[102].

ويقول المخزومي: "ومُجافاةُ الكوفيين للتأثر بالفلسفة، ظاهرة في هذا المصطلح، فلم تعرف العربية كلمة (الظرف) بهذا المعنى؛ لأن الظرف فيها هو الوعاء، واعتبار مدلولات هذه الألفاظ، أوعية للموجودات غنيٌّ بالتأثر الفلسفي"[103]، يقول فيرستيغ: "أمّا بالنسبة للظرف والذي يمكن الرجوع في تأثيره

لكتاب أرسطو (angeîon) ويعني (وعاء أو إناء)، فإنّ هذه الحجة قوية ويصعب دحضها كدليل على أثر المنطق اليوناني في بدايات النحو العربي... وهذا يتضمن كما يمكن أن يقال وقوع الحدث فيه، تماماً مثل الإناء، وهذا هو المعنى العربي لكلمة ظرف"[104].

وذكر أرسطو أن الزمان والمكان كالوعاء للأشياء، إذ لا بدّ لكل شيء مخلوق أن يكون واقفاً في زمان من الأزمنة وفي مكان من الأمكنة، فهما كالوعاء له، وهذا أصلُ تسمية النحويين للمفعول فيه ظرفاً، أيّ: وعاء[105].

ويبدو أن تسمية الكوفيين الظرف بـ (المَحَلِّ) أقرب إلى المعنى اللغوي، والمنهج الوصفي؛ لأن الظرف محلٌّ للأفعال، فهو يشبه الأواني التي تحلُّ فيها الأشياء، ولهذا سمّى الكوفيون الظروف (محالّ) لحلول الأشياء فيها[106]، وهم في هذا أكثر توفيقاً من إطلاقهم مصطلح "الصفة" لسببين: أولهما: أنهم عبروا عنه أحياناً مرادفاً للنعت، والآخر: أنه يؤدي إلى الاشتراك اللفظي.

_ مصطلح (أشباه المفاعيل): يطلقه الكوفيون على ما يسمى عند البصريين بـ (المفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول لأجله)، وبهذا لا يعترف الكوفيون إلا بالمفعول به، وباقي المفاعيل مشبهة بالمفعول"[107].

وهناك من انتقد منهجية النحاة في وضع المفعول فيه مع المفاعيل، وحجته أنه يأتي عمدة وركناً، فيخرج عن كونه فضلة، ومثل على ذلك بـــ "صلاتي خلف الإمام، وضربي عند الأمير، وقد يكون فضلة كقولك: صليت يوم الجمعة، وصمت شهر رمضان"، وجعل الركن من الظروف فضلة باعتبار تعلقه بمحذوف عام؛ أي أن الظرف هو الخبر بنفسه دون تعلق شيء، وهذا هو رأي الكوفيين، ولعل تصنيف النحاة للمفعول فيه في سلسلة المفاعيل هو من قبيل استصحاب الأصل، فهو فضلة في أصله، وقد يأتي ركناً في الكلام عند من لا يقدر محذوفاً عاماً، وهذا لا يخرجه عن كونه في الأصل فضلة[108].

ويعلل المخزومي تسمية الكوفيين بقوله: "لأن كل واحد منهن ليس بمفعول يقابل الفاعل بحيث يكون واقعاً عليه الفعل، فشبهوه به؛ لأنه يشركه في النصب، على نحو يكون الفعل واقعاً فيه، أو له، أو معه"[109]، ويرى مصطفى جواد أن المفعول المطلق هو المفعول الحقيقي، ولا حاجة به إلى القيد اللفظي كالمفاعيل الأخرى[110].

ويرى مهدي المخزومي أن تقسيم المفعول عند البصريين إلى مطلق ومقيد بأحد القيود السابقة ناتج عن تأثرهم بالمناطقة والمتكلمين؛ لأن الإطلاق والتقييد من اصطلاحاتهم، أما المصطلح الكوفي، فهو مجافٍ لألفاظ الفلاسفة[111]، ولعل سيطرة فكرة العامل هي التي منعتهم من إطلاق مصطلحات البصريين.

يبدو أن النحاة لجأوا إلى استخدام مصطلحات ذات صيغ مركبة نتيجة "تداخل المفاهيم، أو تعدد الأنواع المندرجة في مفهوم واحد عام، أو للتفرقة بين

مفاهيم غير متصلة، لكنها تتقارب فيما بينها"[112]، من ذلك على سبيل المثال مصطلح (المفاعيل) التي تجمعها صلة واحدة، وهي أنها ذات صلة بالفعل، فالمفعول به يدل على ما وقع عليه الفعل، والمفعول معه يطلق على ما وقع الفعل بمصاحبته، والمفعول فيه هو الظرف الذي وقع الفعل فيه، والمفعول له ما ذكر علة للفعل وعذراً للفاعل، فهذه المصطلحات جمعتها صيغة شكلية أساسية هي (المفعول)، لكن أختلف بتقييدها بمركبات الجار والمجرور.

أما المفعول المطلق، فهو المفعول الحقيقي الذي أخرجه فاعله من العدم إلى الوجود[113]، وقيّد بالنعت، وسمّي كذلك؛ لأنه تحرر من قيد الجر، وقيل: سمّي مطلقاً؛ لأن العبارة تنطلق عليه بغير واسطة خلافاً لغيره من المفاعيل[114]، وكان يطلق عليه قبل ذلك مصطلح (المصدر)، وأحياناً يقيد بالنعت، نحو: المصدر المضاف، أو المصدر الذي يكون فيه معنى التعجب، أو المصدر المثنى، أو المصدر الجامد[115].

ولعل شيوع مصطلح (المفعول المطلق) أكثر من المصدر؛ لأنه يناسب مفهومه، وخال من الغموض والازدواج، بخلاف المصدر الذي اشتهر مصطلحاً صرفياً.

ولعلّ مصطلحات البصريين المقيدة أكثر دقة، وأبعد عن الغموض من مصطلح الكوفيين (شبه المفعول).

ــ مصطلح (اسم الفاعل): مصطلح بصري يطلق على الصفة الدالة على الحدث والحدوث وفاعله، وقد أطلقه سيبويه على اسم كان، قال[116]:"هذا باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، وذلك قولك، كان، ويكون، وصار، وما دام، وليس، وما كان نحوهنّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر، تقول كان عبدالله أخاك... وحال التقديم والتأخير فيه، كحاله في(ضرب) إلا أن اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد".

ولعلّ الشبه بين الفاعل واسم كان هو الذي دفع سيبويه إلى استخدام مصطلح اسم الفاعل، بدليل أنه استخدم اسم المفعول ليعبر به عن خبر كان، إذ حمله على المفعول به من حيث الإعراب[117].

ولكن النحويين أعرضوا عن إطلاق اسم الفاعل على اسم كان؛ لغلبة إطلاقه مصطلحاً صرفياً على أحد المشتقات، واشتهر ذلك عند نحاة البصرة.

لم يجد مصطلح اسم الفاعل الصرفي قبولاً عند نحاة الكوفة، كما أنهم لم يتفقوا على مصطلح واحد يعينه، فقد أطلقوا عليه المصطلحات الآتية: الفعل، والفعل الدائم، والدائم، والاسم[118].

ويبدو أن تسمية الكوفيين متفقة مع المعنى اللغوي، والمنهج الوصفي، فقد ذكر المخزومي أن تقسيمهم للأفعال مبني على ما لوحظ فيها من دلالات على أزمنة مختلفة، فزمن الفعل الماضي هو الماضي، وزمان المضارع هو الحال أو

الاستقبال، وزمان (الدائم) زمانٌ عام مستمر، لا نصّ فيه على مضيّ، أو حال، أو استقبال، وذكر أيضاً أن هذه التسمية بعينها موجودة في اللغات السامية ولا سيما الأكادية[119].

وربما جاءت تسميتهم هذه؛ لأنهم وجدوه يعمل عمل الفعل، ووجدوا الأخفش الأوسط يجيز عمله من غير شروط، فسمّوه بالفعل الدائم[120]، وأطلق عليه سيبويه[121] من قبل مصطلح (الاسم) فقط، كما أطلق عليه الكسائي والفراء مصطلح (الفعل) عاملاً أو غير عامل[122].

ويبدو أن تسمية الفريقين متفقة مع نظرية العامل التي كانت مسيطرة عليهم، فالبصريون رأوا أن اسم الفاعل يعمل تارة عمل فعله، وتارة أخرى لا يعمل، فسموه بهذا الاسم، في حين رأى بعض الكوفيين أنّه يعمل عمل فعله في جميع الحالات من غير شروط، لذلك أطلقوا عليه اسم (الفعل الدائم).

ولعل الخلاف بين النحاة في هذا المصطلح نابع من نظرة كلّ منهما إليه، فالبصريون نظروا إلى شكله فوجدوه يشبه الأسماء، ويقبل علامات الاسم الشكلية كالتعريف والتنوين، فسموه باسم الفاعل، أما الكوفيون "فجعلوه اعتباراً مهماً للمعنى والشكل، فهذه الأصناف متحمّلة لمعنى الفعل بعنصريه المتمثلين في الحدث والزمن، كما أنها مشابهة للعمل في الأفعال"[123].

وهناك من يرى أنّ زمن اسم الفاعل مختلف، فمع الإضافة يدل على المضي، ومع التنوين يدل على الاستقبال، فإن قلت: أنا سارقٌ عبدَك، فمعناه سأسرق عبدك في المستقبل، ولعل هذا الزمن المستفاد من التركيبين هو الذي دفع الكوفيين أن يطلقوا عليه مصطلح (الفعل الدائم)، إذ وجدوا فيه أهم مستلزمات الأفعال، وهما: الإسناد والزمن، ولا علاقة للزمن بالعمل النحوي، فمع الإضافة يتعين الزمن الماضي، ومع التنوين يتعين زمن المستقبل[124]، وإلى هذا ذهب المخزومي[125].

ويبدو أن التعبير عنه بـــهذه المصطلحات ينسجم مع نظرتهم عندما جعلوه قسماً من أقسام الفعل، فلما كان يعمل في حالات معينة أطلقوا عليه مصطلح (الفعل)، وفي الحالات التي لا يعمل فيها سموه (الاسم)، غير أن منهم من يعمله دائماً في جميع الحالات وبلا شروط؛ لذلك قيّدوه بالوصف، وسموه بـــ(الفعل الدائم).

ـــ مصطلح (حروف الصلة أو الحشو): مصطلح كوفي يقابل عند البصريين مصطلح (حروف الزيادة أو الإلغاء)، وتعني هذه المصطلحات ما كان دخوله في الكلام كخروجه[126].

وذكر أحمد مكي الأنصاري أن مصطلح "صلة" اختاره الفراء في حين أختار البصريون مصطلح "حشو"[127]، مع أن الفراء قد استخدم مصطلح "الحشو"

بمعنى الصلة في قوله: " ألا ترى أن (حبذا) لا يدخلها تأنيث ولا جمع؟ ولو جعلت "ما" على جهة الحشو كما تقول: عمّا قليلٍ آتيك، جاز فيه التأنيث"[128].

ولعل ابن يعيش أوهم بعض الدارسين في نسبة هذه المصطلحات عندما ذكر أن سبب تعددها يعود إلى اختلاف المدارس، وذلك في قوله: "والصلة والحشو من عبارات الكوفيين، والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين"[129].

ويبدو أن مصطلحي "الصلة" والحشو" من مصطلحات الخليل بن أحمد[130]، وكذلك استخدم سيبويه مصطلحات "حشو" و" لغو" في كتابه[131]، وهذا يجعلنا نطمئن إلى أن هذه المصطلحات من مصطلحات الخليل، ثم أخذها عنه نحاة المذهبين البصري والكوفي، وإن تفاوتوا في استعمالها.

وعلل الرضي تسمية الحرف الزائد بالصلة بقوله:"وسمّيت أيضاً بالصلة؛ لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة، أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك"[132].

وبصرف النظر عن نسبة المصطلحات، فقد اتفق النحاة على أن الزيادة تقع في جميع أساليب العربية، وفي القرآن الكريم، ولكن عندما تقول إنّ في القرآن حرفاً زائداً، أو لغواً، قد يتنافى ذلك مع إعجاز القرآن الكريم.

ويرى الزركشي أن الأولى اجتناب لفظة (الحشو) أو (اللغو) في الآيات القرآنية، فكلمة حشو أو لغو من جهة الإعراب لا من جهة المعنى[133].

وقد حذر ابن هشام[134] من التعبير بالزائد في القرآن الكريم؛ لأنه يسبق إلى الأذهان أن الزائد هو الذي لا معنى له، وكلام الله سبحانه وتعالى منزّه عن ذلك.

ولعلّ هذا التفاوت راجع إلى المنهج المتبع عند الفريقين، وبتأثير من ثقافتيهما، فآثر الكوفيون مصطلح (الصلة)، وهم في هذا أكثر تأدباً مع كلام الله عز وجل؛ لأنهم أهل قراءات، ومنهجهم أقرب إلى الوصف، وآثر البصريون مصطلحي (الزيادة أو الإلغاء)، نتيجة إتباعهم المنهج المعياري الفلسفي في تقعيد اللغة، ومعناهما أنه لا حاجة للزائد من حيث الإعراب، فلو سقط هذا الزائد، لبقي الكلام صحيحاً، فاستعمالهم جاء منصبّاً على المفاهيم النحوية، بمعنى أنّ الزيادة زائدة في العمل والتركيب، وليس في المعنى؛ أي أن مصطلحات الحشو واللغو والزيادة مصطلحات نحوية ترتبط بالتركيب وتسيطر عليها فكرة العامل[135].

– مصطلحات (النعت والصفة والوصف): ذكر السيوطي قولاً لأبي حيان مفاده أن النعت مصطلح كوفي، وربما قاله البصريون، غير أن الأكثر عندهم الوصف والصفة[136]، وقال أبو هلال العسكري:" قد تتداخل الصفة والنعت فيقع كل واحد منهما موضع الآخر لتقارب معناهما ... والدليل على ذلك أن أهل البصرة من النحاة يقولون الصفة، وأهل الكوفة يقولون النعت، ولا يفرقون بينهما"[137]، وذكر شوقي ضيف أن الفراء هو الذي ابتدع مصطلح النعت[138]، والواقع أن سيبويه استعمل مصطلح النعت[139]، والصفة[140]، كما أن الفراء استعملهما استعمالاً يكاد

يكون متساوياً[141]، غير أنه أحياناً يطلق الصفة على حروف الجر، والظرف[142]، والخلاصة أن الكوفيين لم يختصوا بالنعت، كما أن البصريين لم يختصوا بالصفة.

تكاد المعاجم اللغوية تفرق بين النعت والصفة من حيث المعنى، فالنعت خاص بالأوصاف المحمودة الحسنة، والصفة تطلق على ما وصف بالحسن أو القبح، فالنعت أخصّ والصفة أعمّ ، فقد نقل أبو هلال العسكري رأياً لأبي العلاء المعري، يقول فيه: "النعت لما يتغير من الصفات، والصفة لما يتغير وما لايتغير، فالصفة أعم من النعت، قال: فعلي هذا يصحّ أن ينعت الله تعالى بأوصافه لفعله؛ لأنه يفعل ولا يفعل، ولا ينعت بأوصافه لذاته إذ لا يجوز أن يتغير"[143]، لذلك نقول: صفات الله، ولا نقول: نعوت الله؛ لأن الله يوصف ولا ينعت[144].

والنعت في أصل وضعه أطلق على الفرس العتيق السّبّاق[145]، فكأن السّبق أصبح صفة بها يعرف، ثم استعاره النحاة وأطلقوه مصطلحاً نحوياً ليعرف به الاسم توضيحاً وتخصيصاً.

والمتتبع لاستعمالات هذه المصطلحات يخلص إلى أن النعت اشتهر مصطلحاً نحوياً على مفهوم أحد التوابع، وأما الصفة فشاعت في الغالب مصطلحاً لغوياً لا نحوياً، وأما الوصف فكثر استعماله في معرض الشرح والتوضيح لأحكام النعت[146].

ويبدو أنّ كلا من (الصفة) و(النعت) لغتان تداخلتا واجتمعتا في كلام العرب، ثم استخدمهما أهل اللغة للتعبير عن القضايا اللغوية والنحوية، ولعل ما يؤيد هذا ما ذكره أبو هلال العسكري من أن الصفة لغة، والنعت لغة أخرى، ولا فرق بينهما في المعنى[147]، ثمّ آثر بعضهم النعت، وآثر آخرون الصفة.

ثالثاً: أثرُ الفكر النحوي في تعدد المصطلح:

لقد تباينت نظرة النحاة وسبل اختيار مصطلحاتهم، حتى في المصطلحات التي تشترك في أصل واحد، فمثلاً في حديثهم عن (الفعل) نجدهم قد اختاروا مصطلح (الفعل الماضي) انطلاقاً من دلالته على الزمن الماضي، ومصطلح (الفعل المضارع) بناء على معيار آخر وهو مضارعته للاسم، ومشابهته له في الإعراب، ومصطلح (فعل الأمر) باعتبار الدلالة التي يحملها من طلب لتنفيذ أمر ما[148].

ويبدو أن تعدد بعض المصطلحات اللغوية والنحوية كان سببه طبيعة النحو الاجتهادية، إذ أفادت المصطلحات من خصومة النحاة في الفريقين، ونظر كل فريق إلى مصطلحات سيبويه نظرة الناقد[149]، فالخلاف في المصطلح النحوي ربما يعود بعضه إلى اختلاف نظرة النحويين تجاه المصطلح، أو اختلاف التوجيه النحوي الذي يتبناه علماء كل مدرسة[150]، فقد يرى أحد النّحاة أنّ مصطلحَ غَيْرِهِ غيرُ قادرٍ على الوفاء بمضمون ما في ذهنه، فيلجأ إلى إعمال فكره في إيجاد مصطلح بديل.

إنّ اختيار المصطلح يتمُ بعد معرفة واضع المصطلح للمفهوم، أو الفكرة، فيختار له المصطلح المناسب القادر على حمل ذلك المفهوم، كما أنّ المفهوم لا يحمي المصطلح من التغير، فقد يتغير المصطلح تبعاً لتغيير فكر واضعه[151] ، وهذا ـــــ كما يبدو ـــــ هو سبب تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد عند العالم الواحد.

ويتبدّى لي أنّ بعض المصطلحات الآتية ربما جاء تعددها بسبب اختلاف الفكر النحوي لدى النحاة، منها:

- مصطلح (أسماء الأفعال): مصطلح بصري لم يعترف به الكوفيون.

اختلف البصريون في تحديد تسميتها، فهي عند جمهورهم أسماء للألفاظ النائبة عن الأفعال، وأطلق عليها بعضهم أسماء لمدلول هذه الألفاظ من الأحداث والأزمنة، وسمّاها بعضهم أسماء للمصادر، ثم دخلها معنى الفعل، أمّا الكوفيون فعدوها أفعالاً؛ لدلالتها على الحدث والزمان، وجعلها ابن صابر قسماً رابعاً من أقسام الكلمة، سمّاها (الخالفة)[152].

وحجة البصريين أنّ هذه الألفاظ (أسماء الأفعال) لا تأخذ سمات الفعل وخصائصه، ويدخلها التنوين، وأمّا الكوفيون فنظروا إليها على أنّها تدل على الحدث المقترن بالزمن[153]، وقد انحاز كل من المخزومي والسيّد إلى رأي أصحاب المدرسة التي كتب عنها.

وترتب على هذا الخلاف خلاف في إعرابها[154]، ولعل فكرة العامل التي كانت مسيطرة عليهم، هي التي دعتهم إلى هذا الخلاف.

- مصطلح (العماد): مصطلح كوفي يقابل مصطلح (الفصل) عند البصريين، ويسميه بعض الكوفيين أيضاً (دعامة)[155]، كما أن الفراء يطلق مصطلح (العماد) على ضمير الشأن، ويفرق بينهما في المفهوم[156].

تطلق هذه المصطلحات على الضمير المرفوع المنفصل الذي يتوسط المبتدأ والخبر، واسم كان وخبرها، واسم إنّ وخبرها، ومفعولي (ظنّ)، واشترط جمهور النحاة فيه مطابقة ما قبله في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، والتكلم، والخطاب، والغيبة، والاسم الذي بعده يكون معرفة[157].

علل الرضي هذه التسميات بقوله[158]:"وسمي فصلاً؛ لأنه فصل به بين كون ما بعده نعتاً، وكونه خبراً؛ لأنك إذا قلت: زيد القائم، جاز أن يتوهم السامع كون القائم صفة، فينتظر الخبر، فجئت بالفصل ليتعين كونه خبراً لا صفة ... والكوفيون يسمونه عماداً؛ لكونه حافظاً لما بعده، حتى لا يسقط عن الخبرية، كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط".

نظر البصريون إلى المصطلح السابق باعتبار الوظيفة الشكلية التي يؤديها الضمير في التركيب، وهي الفصل بين المتلازمين، في حين نظر الكوفيون إليه باعتبار ما يقدمه للجملة، إذ يعتمد عليه في الوصول من المبتدأ إلى الخبر، كما

يعتمد عليه في الفائدة، إذ به يتبين أنّ الثاني خبر لا تابع[159]، أمّا تسميتهم إياه (دعامة)؛ لأنه يدعم به الكلام، أي يقوّى به ويؤكد، والتأكيد من فوائد مجيئه[160].

والخلاصة أن تباين نظرة النحاة تجاه وظيفة المصطلح ودوره في الجملة أدى إلى تعدده، وهذا ينبئ عن الفكر النحوي في اختيار المصطلح، غير أن توسع دلالة المصطلح عند الكوفيين أدى إلى الخلط بين ضميري الفصل والشأن.

الخاتمة:

تأتي أهمية المصطلح باعتباره مؤشراً من المؤشرات التي تسعفنا في معرفة مراحل تطور العلم، ودرجة نضجه وتمكّنه، وخلص البحث إلى أن تعدد المصطلحات واختلافها يعود إلى جملة من الأسباب، أهمها:

- إنّ بعض المصطلحات التي نسبت للكوفيين هي في الحقيقة ليست لهم وحدهم، بل يرجع بعضها للخليل بن أحمد، وقد استعملها بعض البصريين، كما أنّ الكوفيين استعملوا بعض مصطلحات البصريين، وقد أشرت إلى مصطلح الكناية كمثال على ذلك، وأشرت لبعضها في تضاعيف البحث، ولهذا يجب إعادة النّظر في نسبة المصطلحات النحوية إلى أربابها.
- مرور المصطلحات بمرحلة المخاض، التي تعكس طبيعة تطور الدرس النحوي، ومن مظاهر هذه المرحلة: تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد عند العالم الواحد، وأحياناً تعدد دلالة المصطلح الواحد، وكذلك وصف المصطلح والتعبير عنه بجملة أو أكثر، وخير مثال على ذلك كتاب سيبويه، ومثلت على ذلك بمصطلح التنازع، واسم الآلة، والمركب المزجي، وغيرها.
- اختلاف مناهج النحاة وتباين مصادر أخذهم اللغة، والتأثر بعلوم الثقافات الأخرى عكس اختيارهم للمصطلح النحوي، مثل مصطلحات (الجحد والإقرار، والنفي والإثبات)، والظرف.
- أفادت المصطلحات النحوية من اختلاف الفكر النحوي لدى النحويين، بسبب طبيعة الدرس النحوي الاجتهادية، ومن خصومة النحاة الأفعال، مثل: مصطلح أسماء، وضمير الفصل أو العماد.
- لم تكن قضية المصطلح أحياناً تشغل النحاة وتؤرقهم وبالأخص سيبويه والفراء بقدر إيصال الفكرة وتوضيح المفهوم.

التوصية:

- اختارت الدراسة نماذج من المصطلحات، وتدعو إلى دراسة المصطلحات اللّغوية دراسة جديدة تقوم على الاستقصاء وتحري الدقة في نسبتها، ومحاولة تفسير تعددها واختلافها.

الهوامش

1. [1] ينظر على سبيل المثال: ابن الوردي، شرح تحفة ابن الوردي في علم العربية، ت: صلاح روّاي، القاهرة، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى. ص 235-240، و السامرائي، فاضل (1969م). ابن جني النحوي، دار النذير.ص264، و عبابنة، جعفر (1984م)، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي،عمان، دار الفكر، الطبعة الأولى. ص 177، و علوش، جميل، (د.ت).ابن الأنباري وجهوده في النحو، الدار العربية للكتاب، القاهرة، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى.ص 241، والمفتي، خديجة ، (1985م). نحو القرّاء الكوفيين، مكة المكرمة، المكتبة الفيصلية، الطبعة الأولى. ص 339 وغيرها.
2. [2] - انظر على سبيل المثال ابن يعيش،(د.ت). شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب، والقاهرة، مكتبة المتنبي، 84/3، والسيوطي، جلال الدين، (1979م). همع الهوامع ، ت: عبدالعال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية 194/1، ومن المحدثين: المخزومي، مهدي ،(1986م). مدرسة الكوفة، ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، بيروت – لبنان، دار الرائد العربي، الطبعة الثالثة، ص314، و السيد، عبد الرحمن (1969م). مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، مصر، دار المعارف، الطبعة الأولى، ص348، ضيف، شوقي، (1992م). المدارس النحوية، دار المعارف، الطبعة السابعة، ص 166، و القوزي، عوض، (1981م)، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، الناشر عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الطبعة الأولى، ص174-175، اولمفتي، خديجة ، نحو القراء الكوفيين ص343، والسامرائي، إبراهيم، المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر- عمان، ط1، 1987م ص107.
3. [3] ينظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد،(1980م). العين، ت: المخزومي، مهدي، والسامرائي، إبراهيم، بغداد – العراق، دار الرشيد، 105/4، وينظر أيضاً كتاب الجمل المنسوب للخليل، ت: فخر الدين قبادة، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط1/1405هـ/1985م. ص68، 314،313.

وينظر حول ذلك، الزبيدي، سعيد جاسم، مصطلحات ليست كوفية، دار أسامة للنشر والتوزيع – عمان – الأردن، 1998م.

4. 4 ينظر: سيبويه، الكتاب، ت: عبد السلام هارون، القاهرة - مكتبة الخانجي، ط3، 170/2.
5. [5] ينظر: أبو عبيدة، معمر بن المثنى، (1954م). مجاز القرآن، تعليق محمد فؤاد، القاهرة، 24/1.
6. [6] ينظر: ابن السراج، (1988م). الأصول في النحو، ت: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 380/2. وذكر محقق كتاب الأصول أنه من أتباع المذهب البصري.
7. [7] ينظر: الفراء، معاني القرآن(1972م). ت: نجاتي، أحمد يوسف، والنجار، محمد علي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 43/2، وانظر أيضاً: 14/1، 24، 31. وغيرها، وينظر حول ذلك أيضاً: أبو الهيجاء، ياسين، منهجية الفراء في صياغة المصطلح النحوي ، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد (3) العدد (1) 2007م. ص25
8. [8] ينظر: مدرسة الكوفة ص 306
9. [9] ينظر: المدارس النحوية ص 165-171
10. [10] ينظر: المصطلح النحوي، نشأته وتطوره ص 162، 172
11. [11] مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي ص 177.

12. [12] الحلواني، محمد خير ،(د.ت). الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، حلب، دار القلم العربي. ص73
13. [13] ينظر: خديجة الحديثي، (2001م). المدارس النحوية،إربد – الأردن، دار الأمل، الطبعة الثالثة،.ص132
14. [14] ينظر: المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص 136، ص48
15. [15] ينظر: أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفحالة- الإسكندرية (د.ت) ص101-102
16. [16] المرجع السابق، ص88
17. [17] ضيف، شوقي، المدارس النحوية ص110، و 167
18. [18] ينظر: الباقولي، نور الدين أبي الحسن الملقب بـ (جامع العلوم النحوي) ت:543هـ، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، ت: عبدالقادر السعدي، دار عمار- عمان، ط2001/1م، 102/1
19. [19] ضيف، شوقي، المدارس النحوية ، ص 167
20. [20] ينظر : القوزي، عوض، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى اواخر القرن الثالث الهجري، ص162
21. [21] الحيادرة، مصطفى،(2003م). من قضايا المصطلح اللغوي العربي، إربد – الأردن، عالم الكتب الحديث. ص29
22. [22] ينظر: القوزي، عوض، المصطلح النحوي ص162-189
23. [23] ضيف، شوقي، المدارس النحوية ص171
24. [24] أبو جناح، صاحب جعفر ، (1994) المصطلح النحوي واللغوي في كتاب العين، أعمال مؤتمر النقد الأدبي الخامس في جامعة اليرموك، إربد، 1994م، ص1.
25. [25] طليمات، غازي ،(1985م). المفهوم النحوي في كليات الكفوي بين المصطلح والتعريف، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، العدد التاسع، ص 265-266
26. [26] ينظر : الزبيدي، سعيد جاسم، مصطلحات ليست كوفية ، ص6
27. [27] المهيري، عبد القادر، (1993م). نظرات في التراث اللغوي العربي،ط1، بيروت، دار المغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ص 166
28. [28] سيبويه، الكتاب، 4/94-95
29. [29] سيبويه، الكتاب، 374/3
30. [30] المرجع السابق، 41/1
31. [31] ينظر: الحديدي، إيناس كمال (2006م) ، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، دار الوفاء – الإسكندرية، ط1/ ص138-139
32. [32] المرجع السابق، 73/1
33. [33] المبرد، أبو العباس،(1963م). المقتضب، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، 112/3.
34. [34] الزجاجي، أبو القاسم (1984م) ، كتاب الجمل في النحو، ت: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ودار الأمل – إربد/الأردن ، ط1/ ص111، وينظر أيضاً: ابن عصفور، علي بن مؤمن،(1999م). شرح جمل الزجّاج، (الشرح الكبير) ت: صاحب أبو جناح، بيروت – لبنان، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 65/1 .

35. [35] الزمخشري، جار الله، (1993م).المفصل في صنعة الإعراب، وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، قدم له وبوّبه علي بو ملحم، بيروت ـ لبنان، دار ومكتبة الهلال، ط1، ص 38
36. [36] ابن يعيش، شرح المفصل 77/1.
37. [37] الأنصاري،ابن هشام،(1999م).أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، صيدا– بيروت، المكتبة العصرية، 186/2.

ويبدو أن ابن هشام أخذه من قول ابن مالك: واعمل المهملَ في ضمير ما تنازعاه، والتزم ما التُزِما

38. [38]ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 625/1
39. [39] ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 186/2
40. [40] التنازع لغة: التخاصم والتجاذب، واصطلاحاً: توجيه عاملين أو أكثر إلى معمول واحد.
41. [41] سيبويه، الكتاب 12/1
42. [42] المرجع السابق 13/1
43. [43] المرجع السابق 14/1
44. [44] المرجع السابق 5/3 ، وينظر أيضاً:219/4
45. [45] ينظر: عبابنة، يحيى، (2006م) ، تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، جدارا للكتاب العالمي- عمان، وعالم الكتب الحديث – إربد، ط1 / ص39
46. [46] ينظر ، أبو الهيجاء، ياسين، منهجية الفراء في صياغة المصطلح النحوي ص18
47. [47] ينظر: الحمد، علي توفيق، في المصطلح العربي (قراءة في شروطه وتوحيده) موقع : Free web sit hostin free servers.com (الصفحة الخامسة الانترنت).
48. [48] ينظر: سيبويه، الكتاب 44/1، 370، 376، 384، 391، 395، 397، 400
49. [49] ينظر: المرجع السابق، 87/2
50. [50] ينظر: المرجع السابق، 87/2، 88
51. [51] ينظر: المرجع السابق، 391/1
52. [52] ينظر: المرجع السابق،370/1
53. [53] ينظر: المرجع السابق،49/2، 50، 81 ، 86، 87 ، 88.
54. [54] ابن يعيش، شرح المفصل 55/2، وينظر أيضاً: الثمانيني(2002م)، الفوائد والقواعد، ت: عبد الوهاب محمود الكحلة، بيروت – لبنان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ص300
55. [55]الثمانيني، ، الفوائد والقواعد ص299 .
56. [56] ابن يعيش، شرح المفصل 55/2
57. [57] سيبويه، الكتاب 397/1
58. [58] المرجع السابق 400/1، و121/2
59. [59] ينظر: الحيادرة،مصطفى، من قضايا المصطلح اللغوي، ص 28
60. [60] سيبويه، الكتاب 397/1
61. [61] المرجع السابق 121/2
62. [62] ينظر: الحديدي، إيناس كمال، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث ص144
63. [63] سيبويه، الكتاب 88/4

64. [64] المرجع السابق، الصفحة نفسها، وينظر: عوض القوزي، المصطلح النحوي، ص 86
65. [65] المرجع السابق، 23/1
66. [66] يرى أحد الباحثين أن المنهج عند البصريين والكوفيين واحد، يقول: "المنهج واحدٌ، والأصول النظرية واحدة، ولا خلاف حول هذه الأصول"، وقال أيضاً: "هناك خلاف واضح وظاهر في المصطلحات النحوية بين البصرة، والكوفة، ولكن هذا الخلاف لا يؤدي إلى القول بوجود مدرسة كوفية مستقلة عن النظرية البصرية، فالمصطلحات في نهاية الأمر هي الجانب السطحي من النظرية العلمية، وليس الجانب الأصيل"، خليل، حلمي، (د.ت). العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي الحديث،الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص43.
67. [67] ينظر: المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة، ص316،361، والسيد، عبد الرحمن، مدرسة البصرة، ص145.
68. [68] المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة، ص164
69. [69] ينظر: المفتي، خديجة، نحو القراء الكوفيين، ص 18
70. [70] ينظر: القوزي، عوض، المصطلح النحوي ص 24
71. [71] المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة،ص305
72. [72] طليمات، غازي، المفهوم النحوي في كليات الكفوي، ص 265-266
73. [73] ينظر: المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة، ص 26،وص 216، والسيد، عبد الرحمن ، مدرسة البصرة ص88، وضيف، شوقي، المدارس النحوية، ص 88.
74. [74] سيبويه، الكتاب 117/2
75. [75] السيد، عبد الرحمن، مدرسة البصرة، ص363، و365.
76. [76] فيرستيغ، كيس، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ترجمة محمود كناكري، إربد – الأردن، عالم الكتب الحديث، ط3/(2003م)، ص263.
77. [77] ينظر: مطلوب، أحمد، بحوث لغوية، دار الفكر – عمان، ط1/1987م. ص190، و ص198-199
78. [78] مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (د.ت)، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، استانبول ـ تركيا، مادة (جحد) 105/1
79. [79] ينظر: الكفوي، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أعده عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى(1992م). ، ص 356، ص 889، و التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم رفيق العجم، ت: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى(1996م) ، 552/1
80. [80] ينظر: الجرجاني، التعريفات، ت: إبراهيم الأبياري، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية،(1992)، ص77.
81. [81] ينظر: الفراء، معاني القرآن 52/1، 53، 175، 479. 166/2، 167
82. [82] ينظر: المرجع السابق 59/1، 166، 43/2
83. [83] ينظر:الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب الجمل في النحو، ت: فخر الدين قباوة، بيروت، مؤسسة الرسالة/ط(1985م)، 1. ص266، 270، 313، 322،314
84. [84] الأنصاري، أحمد مكي، الفراء ومذهبه في اللغة والنحو، القاهرة،(1964م)، ص442.
85. [85] ضيف، شوقي، المدارس النحوية ص200
86. [86] القوزي، عوض، المصطلح النحوي ص7

87. [87] ديره، المختار دراسة في النحو الكوفي، بيروت- دمشق– دار قتيبة، ط(1991م). ص262
88. [88] المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة، ص309
89. [89] ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، ت: عبد السلام هارون، بيروت – دار الجيل(1999م)، (نفى)، وابن منظور،لسان العرب، بيروت-دار صادر.(نفي)
90. [90] الأنباري،أسرار العربية، ت: محمد حسين شمس الدين، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ط1/1997م، ص105
91. [91] ابن منظور، لسان العرب (ظرف)
92. [92] الأزهري، تهذيب اللغة، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة. (ظرف)
93. [93] سيبويه، الكتاب 216/1، 219
94. [94] ينظر: عبابنة، يحيى، تطور المصطلح النحوي البصري ص115
95. [95] الثمانيني، الفوائد والقواعد 290
96. [96]سيبويه، الكتاب 204/1 - 205
97. [97] المبرد، المقتضب 7/1
98. [98] ينظر: ديره، المختار، دراسة في النحو الكوفي ص222
99. [99] الشرجي، عبداللطيف بن أبي بكر، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، ت: طارق الجنابي، بيروت- عالم الكتب، ط1/1987م. ص159
100. [100] الفراء، معاني القرآن 28/1، 119
101. [101] ينظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الألفية للأشموني، مع شرح الأشموني، تصحيح مصطفى حسين أحمد، القاهرة، مطبعة الاستقامة، 1947م، 162/2
102. [102] السامرائي، فاضل، معاني النحو، عمان، دار الفكر، الطبعة الثانية/ 2003م ، 153/2.
103. [103] المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة، ص310.
104. [104] فيرستيغ، كيس، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ص49.
105. [105] أمين، أحمد، ضحى الإسلام، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط9/1977م ، 276/1-277، وينظر أيضاً: أبو المكارم، علي، تقويم الفكر النحوي، بيروت – لبنان، دار الثقافة (1975م)، ، ص10.
106. [106] الأنباري، أسرار العربية ص 106
107. [107] السيوطي، همع الهوامع 8/3
108. [108] ينظر: كاظم، صالح، الدرس النحوي عند علماء الحوزة، رسالة دكتوراة (مخطوط) بإشراف الدكتور أحمد جودي العتابيّ، كلية التربية - جامعة المستنصرية، (2007م)، ص142 -143
109. [109] المخزومي، مدرسة الكوفة، ص 309
110. [110] ينظر: البكاء، محمد، مصطفى جواد وجهوده اللغوية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط2/ 1987م . ص 207
111. [111]المخزومي، مدرسة الكوفة، ص309
112. [112] الحديدي، إيناس كمال، المصطلحات النحوية في التراث ص125
113. [113] ينظر: الثمانيني، الفوائد والقواعد ص253
114. [114] ينظر: الحيدرة، علي بن سليمان، كشف المشكل في النحو، ت: هادي عطية مطر الهلالي، دار عمار – عمان، ط1/2002م. ص280

115. [115] ينظر: عبابنة، يحيى، تطور المصطلح النحوي البصري ص98- 102
116. [116] سيبويه، الكتاب 45/1
117. [117] ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 209/1، وينظر أيضاً: عبابنة، يحيى، تطور المصطلح النحوي البصري ص90
118. [118] ينظر: الأنصاري، أحمد مكي، الفراء ومنهجه في اللغة والنحو ص450، وديره، المختار، دراسة في النحو الكوفي ص254 - 456
119. [119] ينظر: المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ص 241
120. [120] ينظر: ضيف، شوقي، المدارس النحوية ص 166
121. [121] سيبويه، الكتاب 164/2
122. [122] ينظر: الفراء، معاني القرآن 33/1، 43/2، 420 ، وينظر أيضاً: ياسين أبو الهيجاء، منهجية الفراء ص19-20
123. [123] الخثران، عبدالله، مصطلحات النحو الكوفي، هجر للطباعة والنشر، ط1/1990. ص52
124. [124] ينظر: كاظم، صالح، الدرس النحوي عند علماء الحوزة ص158 وما بعدها.
125. [125] ينظر: المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه ص118
126. [126] ينظر: السيوطي، جلال الدين،الأشباه والنظائر في النحو، مطبعة حيدر آباد الدكن،(1359هـ). 247/1، وعبدالرحمن السيد، مدرسة البصرة ص 347
127. [127] ينظر: الأنصاري، أحمد مكي ، الفراء ومنهجه في اللغة والنحو ص441 ، وينظر أيضاً: عوض القوزي، المصطلح النحوي ص178
128. [128] الفراء، معاني القرآن 58/1، وينظر أيضاً: ياسين أبو الهيجاء، منهجية الفراء في صياغة المصطلح النحوي ص50
129. [129] ابن يعيش، شرح المفصل 128/8
130. [130] ينظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو ص160، 313، 319، 320، 322، 325
131. [131] ينظر: سيبويه، الكتاب 299/2، 111/3، و 220/4، 221
132. [132] الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ت: حسن محمد إبراهيم الحفظي، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود ط1/993م 1372/2
133. [133]ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل، مطبعة عيسى البابي الحلبي ط2. ص149/3
134. [134] ينظر:الأنصاري، ابن هشام، الإعراب في قواعد الإعراب، ت: رشيد عبدالرحمن العبيدي، دار الفكر، ط1/1970م. ص8
135. [135] ينظر: بسندي، خالد ، مصطلح الحشو في الدرس اللغوي، بحث منشور في مجلة التراث العربي، اتحاد كتاب دمشق/1425ه.
136. [136] ينظر: السيوطي، همع الهوامع 171/5، وينظر أيضاً: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، 314
137. [137] العسكري، أبو هلال ، الفروق اللغوية، ت: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي – القاهرة، (1994م). ص18، 19
138. [138] ينظر: ضيف، شوقي، المدارس النحوية ص202
139. [139] ينظر: سيبويه، الكتاب 421/1، 5/2

140. [140] المرجع السابق 121/2، اختلفت دلالة مصطلح (الصفة) عند سيبويه، فأحياناً يطلق على التوكيد، ينظر: الكتاب: 315/2، 359، 385، 391، وأحياناً يطلقه على الحال والتمييز ، ينظر: الكتاب 121/2
141. [141] ينظر: الفراء، معاني القرآن 7/1، 11، 12، 13، 47، 50، وغيرها ، وينظر أيضاً: ياسين أبو الهيجاء، منهجية الفراء في صياغة المصطلح النحوي واستخدامه في معاني القرآن ص42
142. [142] ينظر: الفراء، معاني القرآن2/1، 31، 32، 178، 45/2، 42/3
143. [143] العسكري، أبو هلال، الفروق اللغوية، ص18
144. [144] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 47/3
145. [145] ينظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط ، 159/1، مادة (نعت)
146. [146] ينظر حول ذلك: إيناس الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث ص152- 155
147. [147] العسكري، أبو هلال، الفروق اللغوية. ص18
148. [148] الحيادرة، مصطفى، إشكالية المصطلح اللغوي (منهجيات وتطلعات)، مجلة إربد للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 2، 2011، ص 272.
149. [149] القوزي، عوض ، المصطلح النحوي ص 156.
150. [150] الحيادرة، مصطفى، من قضايا المصطلح اللغوي، ص 24
151. [151] ينظر: القوزي، عوض، المصطلح النحوي 183
152. [152] السيوطي، همع الهوامع، 121/5
153. [153] ينظر: المرجع السابق، 81/3، وعبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة ص 345.
154. [154] ينظر: المرجع السابق، 82/3، ومهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ص308.
155. [155] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 110/3، وينظر: السيوطي، همع الهوامع235/1
156. [156] ينظر: الفراء، معاني القرآن 212/2، 228، 287، 3/ 185، 236، 299، وانظر أيضاً: المختار ديره، دراسة في النحو الكوفي ص243، وياسين أبو الهيجاء، منهجية الفراء في صياغة المصطلح النحوي ص26.
157. [157] ينظر: السيوطي، همع الهوامع235/1 وما بعدها.
158. [158] ينظر: الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب 169/1
159. [159] ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 227/1
160. [160] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

المصادر والمراجع:

- الأزهري، تهذيب اللغة، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- أمين، أحمد، (1977م)، ضحى الإسلام، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة التاسعة.
- الأنباري، (1997م)، أسرار العربية، ت: محمد حسين شمس الدين، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
- الأندلسي، أبو حيان، (1409هـ ــ 1987م). ارتشاف الضرب من لسان العرب، ت: مصطفى أحمد النحاس،القاهرة، مطبعة المدني، الطبعة الأولى.
- الأنصاري، ابن هشام(1970م) الإعراب في قواعد الإعراب، ت: رشيد عبدالرحمن العبيدي، دار الفكر، ط1/
- الأنصاري،ابن هشام،(1999م).أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، صيدا– بيروت، المكتبة العصرية.
- الأنصاري، أحمد مكي، (1384هـ/1964م)، الفراء ومذهبه في اللغة والنحو، القاهرة.
- الباقولي، نور الدين أبي الحسن الملقب بـ (جامع العلوم النحوي) ت:543هـ (2001 م) ، كشف المشكلات وايضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، ت: عبدالقادر السعدي، دار عمار– عمان، الطبعة الأولى.
- بسندي، خالد ، مصطلح الحشو في الدرس اللغوي، بحث منشور في مجلة التراث العربي، اتحاد كتاب دمشق/1425ه.
- البكاء، محمد،(1987م). مصطفى جواد وجهوده اللغوية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الثانية.
- التهانوي، (1996م) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم رفيق العجم، ت: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى.
- الثمانيني، (1422هـ/2002م)، الفوائد والقواعد، ت: عبد الوهاب محمود الكحلة، بيروت – لبنان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.
- الجرجاني، (1992)، التعريفات، ت: إبراهيم الأبياري ،بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية .
- أبو جناح، صاحب جعفر، (1994). المصطلح النحوي واللغوي في كتاب العين، أعمال مؤتمر النقد الأدبي الخامس في جامعة اليرموك، إربد، 1994م.
- ابن جني، أبو الفتح،(1990). الخصائص، ت: محمد علي النجار، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الأولى.

- الحديثي، خديجة، (2001م). المدارس النحوية،إربد – الأردن، دار الأمل، الطبعة الثالثة.
- الحديدي، إيناس كمال، (2006م)، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، الإسكندرية – دار الوفاء، الطبعة الأولى.
- الحلواني، محمد خير،(د.ت). الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، حلب، دار القلم العربي.
- الحمد، علي توفيق، في المصطلح العربي (قراءة في شروطه وتوحيده) موقع : Free web sit hostin free servers.com (الصفحة الخامسة الانترنت).
- الحيادرة، مصطفى،(2003م). من قضايا المصطلح اللغوي العربي، إربد – الأردن، عالم الكتب الحديث.
- الحيادرة، مصطفى، إشكالية المصطلح اللغوي (منهجيات وتطلعات)، مجلة إربد للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 2، 2011.
- الحيدرة، علي بن سليمان(2002م) كشف المشكل في النحو، ت: هادي عطية مطر الهلالي، دار عمار – عمان، ط1.
- الخثران، عبدالله (1990) مصطلحات النحو الكوفي، هجر للطباعة والنشر، ط1.
- خليل، حلمي، (د.ت). العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي الحديث،الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- ديره، المختار ، دراسة في النحو الكوفي، بيروت– دمشق– دار قتيبة، ط(1991م)
- الرضي(993م) ، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ت: حسن محمد إبراهيم الحفظي، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود ط1.
- الزبيدي، سعيد جاسم(1998م)، مصطلحات ليست كوفية، عمان – دار أسامة.
- الزجاجي(1984)، كتاب الجمل في النحو، ت: علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت – مؤسسة الرسالة، وإربد – دار الأمل/ط1.
- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل، مطبعة عيسى البابي الحلبي ط2.
- الزمخشري، جار الله، (1993م).المفصل في صنعة الإعراب، وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، قدم له وبوّبه علي بوملحم، بيروت ــ لبنان، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى.
- السامرائي، إبراهيم، (1987م). المدارس النحوية أسطورة وواقع، عمان، دار الفكر، الطبعة الأولى.
- السامرائي، فاضل،(1969م). ابن جني النحوي، دار النذير.

- السامرائي، فاضل،(1423هـ / 2003م). معاني النحو، عمان، دار الفكر، الطبعة الثانية.
- السبكي، (د.ت). عروس الأفراح، شروح التلخيص، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية.
- ابن السراج، أبو بكر، (1988م). الأصول في النحو، ت: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة.
- سيبويه، عمرو بن قمبر،(1988م). الكتاب، ت: عبد السلام هارون، القاهرة – مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة.
- السيد، عبد الرحمن، (1969م). مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، ط1، مصر، دار المعارف، الطبعة الأولى.
- السيوطي، جلال الدين،(1359هـ). الأشباه والنظائر في النحو، مطبعة حيدر آباد الدكن.
- السيوطي،جلال الدين، (1979م). همع الهوامع ، ت: عبدالعال سالم مكرم، الكويت – دار البحوث العلمية.
- الشرجي، عبداللطيف بن أبي بكر|(1987م)، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، ت: طارق الجنابي، بيروت– عالم الكتب، ط1.
- الصبان، (1947م).حاشية الصبان على شرح الألفية للأشموني، مع شرح الأشموني، تصحيح مصطفى حسين أحمد، القاهرة، مطبعة الاستقامة.
- ضيف، شوقي، (1992م). المدارس النحوية، دار المعارف، الطبعة السابعة.
- طليمات، غازي،(1985م). المفهوم النحوي في كليات الكفوي بين المصطلح والتعريف، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، العدد التاسع.
- عبابنة، جعفر، (1984م)، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي،عمان، دار الفكر، الطبعة الأولى.
- عبابنة، يحيى (2006م) ، تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، جدارا للكتاب العالمي– عمان، وعالم الكتب الحديث – إربد، ط1
- أبو عبيدة، معمر بن المثنى، (1954م). مجاز القرآن، تعليق محمد فؤاد، القاهرة.
- العسكري، أبو هلال (1994م) ، الفروق اللغوية، ت: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي – القاهرة .
- ابن عصفور، علي بن مؤمن،(1999م). شرح جمل الزجّاج، (الشرح الكبير) ت: صاحب أبو جناح، بيروت – لبنان، عالم الكتب، الطبعة الأولى.
- علوش، جميل، (د.ت).ابن الأنباري وجهوده في النحو، الدار العربية للكتاب، القاهرة، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى.
- ابن فارس(1999م) مقاييس اللغة، ت: عبد السلام هارون، بيروت – دار الجيل

- الفرّاء، معاني القرآن(1972م). ت: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد،(1980م). العين، ت: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، بغداد – العراق، دار الرشيد.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد(1985م)، كتاب الجمل في النحو، ت: فخر الدين قباوة، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- فيرستيغ، كيس،(2003م). عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ترجمة محمود كناكري، إربد، الأردن، عالم الكتب الحديث، الطبعة الثالثة.
- القوزي،عوض،(1981م)، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، الناشر عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الطبعة الأولى.
- كاظم، صالح،(2007م) الدرس النحوي عند علماء الحوزة، رسالة دكتوراة (مخطوط) بإشراف الدكتور أحمد جودي العتابيّ، كلية التربية – جامعة المستنصرية.
- الكفوي، (1992م). الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أعده عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.
- اللغوي، أبو الطيب (د.ت) مراتب النحويين، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم،الفحالة – الإسكندرية، دار نهضة مصر للطبع والنشر.
- المبرد (1963م) المقتضب، ت: محمد عبدالخالق عضيمة، بيروت – عالم الكتب.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (د.ت)، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، استانبول ــ تركيا.
- المخزومي، مهدي،(1986م). مدرسة الكوفة، ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، بيروت – لبنان، دار الرائد العربي، ، الطبعة الثالثة.
- مطلوب، أحمد (1987م) ، بحوث لغوية، دار الفكر – عمان، ط1.
- أبو المكارم، علي، (1975م)، تقويم الفكر النحوي، بيروت – لبنان، دار الثقافة.
- المفتي، خديجة، (1985م). نحو القرّاء الكوفيين، مكة المكرمة، المكتبة الفيصلية، الطبعة الأولى.
- ابن منظور،لسان العرب، بيروت– دار صادر
- المهري، عبد القادر، (1993م). نظرات في التراث اللغوي العربي،ط1، بيروت، دار المغرب الإسلامي، الطبعة الأولى.
- أبو الهيجاء، ياسين ، منهجية الفراء في صياغة المصطلح النحوي واستخدامه في كتابه (معاني القرآن) من خلال طائفة من المصطلحات النحوية، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، المجلد (3) العدد (1) 207م.

- ابن الوردي، شرح تحفة ابن الوردي في علم العربية، ت صلاح روّاي، القاهرة، دار الثقافة العربية، ، الطبعة الأولى.
- ابن يعيش،(د.ت). شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب، والقاهرة، مكتبة المتنبي.